الفصل السادس :سعر الصرف

١- تعريف سعر الصرف وأهميته:

من مميزات التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية هي عدم استخدام وحدة نقد مشتركة يتم التعامل بها على الصعيد الدولي كما هو الحال في التجارة الداخلية التي تخضع لنظام نقدي واحد يتضمن عملة وطنية موحدة، لذلك فإن ربط أسعار العملات الوطنية للدول المختلفة تتم عبر سعر الصرف الأجنبي.والتعريف التقليدي لسعر الصرف الأجنبي لعملة ما ":-هو نسبة مبادلة هذه العملة بوحدات من عملة أخرى"ويعرف أيضًا بأنه " سعر مبادلتها بوحدات من عملة أخرى أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى وسعر الصرف دائمًا هو علاقة نسبية بين عملتين"، وسعر الصرف طريق باتجاهين، الاتجاه الأول يوصلنا إلى تعريف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي، والاتجاه الثاني يوصلنا إلى تعريف (سعر الصرف بعدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من العملة الوطنية) ومن خلال سعر الصرف يمكننا مقارنة الأسعار بين دولتين، إذ إن سعر الصرف يعبر(عن قيمة عملة دولة ما بالنسبة لقيمة عملات الدول الأخرى) يشير مفهوم سعر الصرف الأجنبي إلى (عدد الوحدات من النقد المحلي التي سيتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي)، لأنها تعد أكثر دقة وأكثر ملائمة مع مقاييس تسعير السلع والخدمات فضلا عن إنه المفهوم الشائع والذي تتعامل به الغالبية العظمى من دول العالم ومنظماته الرسمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي...الخ. وتبرز أهمية سعر الصرف كونه سعرًا متميزاً ومختلفًا عن باقي الأسعار من خلال الوظائف التي يقوم بها وهي:-

١-١-ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي:

سعر الصرف يمّثل حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية من خلال ثلاثة أسواق هي:-

(سوق السلع والخدمات وسوق الأصول المالية وسوق العمل) ففي سوق السلع والخدمات يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالعملة المحلية في السوق المحلية وبالتالي يجعلها أقل قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية ويرفع
القدرة التنافسية للسلع المحلية بالأسواق العالمية، أما في سوق الأصول المالية الذي يتكون من
أصول محلية وأجنبية (عينية أو مالية) فيقوم المستثمرون بالاختيار بينها بالمقارنة بين العوائد
والمخاطر لكل من هذه الأصول ويفضلون الأصل الذي يدر أعلى ربح بأقل درجة مخاطرة ، أما سوق العمل فإن الأجور المحلية تبدو أكثر انخفاضًا عند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، الأمر الذي دفع بالعمالة ولاسيما العمالة الماهرة نحو الهجرة إلى الخارج.

١-٢-توزيع الدخل :

يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على المستويين العالمي والمحلي، فعلى المستوى العالمي يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) إلى ارتفاع قيمة صادرات البلد وزيادة في دخله القومي ،أما في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية)يؤدي إلى انخفاض قيمة صادراته وانخفاض في دخله القومي. وما ينطبق على المستوى العالمي ينطبق على المستوى المحلي، فارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) يجعل الصادرات مربحة وتزداد أرباح أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القوة الشرائية للعمال، ويحصل العكس عند انخفاض سعر الصرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية) فتنخفض أرباح الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية وترتفع القوة الشرائية للعمال.وعليه فإن سياسة سعر الصرف الأجنبي ستوثر في توزيع الدخل بين أصحاب رؤوس الأموال من جهة وبين العمال من جهة أخرى وكذلك بين

صناعات التصدير وغيرها وايضا ستؤثر على التوزيع فيما بين المصدرين والمستوردين .

١-٣-تخصيص الموارد:

يدفع التغير في سعر الصرف إلى تحويل الموارد بين القطاعات ،فقد يتم تطوير صناعات معينة أو تعطيل فروع صناعية أخرى، ففي حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي سوف يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية مختصة بالتصدير وتحويل الموارد أو جذبها إلى قطاع السلع غير المتداولة دوليًا (السلع غير المتاجر بها) ويصبح الإنتاج من اجل التصدير غير مربح، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي فيؤدي إلى تطوير الصناعات المخصصة للتصدير من خلال تحويل ا لموارد من بقية القطاعات وزيادة استخدام عوامل -(الإنتاج في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد).

٢-تحديد سعر الصرف

لما كان سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية والمستوى التوازني لسعر الصرف يتحدد وفقًا للقواعد ذاتها التي يتحدد بها سعر أي سلعة حقيقية في نظرية الثمن أي وفقًا لقوى العرض والطلب، وكالتالي:-

٢-١- الطلب على الصرف الأجنبي

الطلب على الصرف الأجنبي يمثل الجانب المدين في ميزان المدفوعات ،ويأتي من طلب المقيمين على السلع والخدمات والقروض والأسهم والعقارات ومختلف الأصول

٢-٢- عرض الصرف الأجنبي

ان عرض العملات الأجنبية مشتق من تصدير السلع والخدمات والاستثمارات ويمثل الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، وان منحني العرض يعكس الوجه الأخر لمنحني الطلب للعملات ذاتها، والعوامل التي تحدد الطلب على عملة بلد ما ترتبط بحجم ونمط.(المعاملات التجارية للبلدان الأخرى معه)

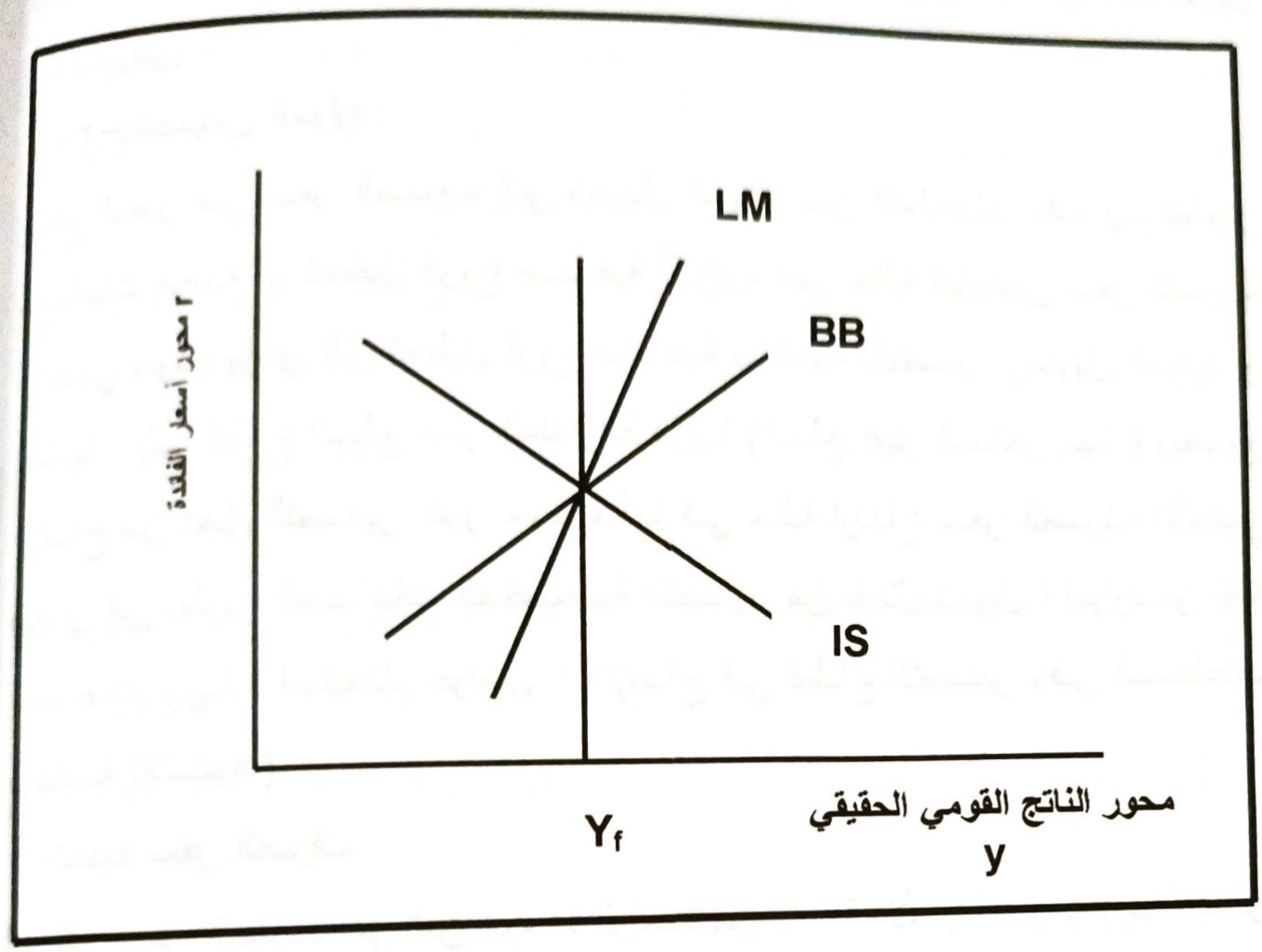

إن منحنى العرض يتجه من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين دلالة على العلاقة الطردية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المعروضة منه، إذ إن حائزي الصرف الأجنبي سيزيدون من عرض ممتلكاتهم منه عند ارتفاع الصرف الأجنبي وانخفاضه يدفعهم نحو تقليلها، وهنا لابد من الإشارة إلى إن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يزيد من الصادرات المحلية (لانخفاض أسعارها من وجهة نظر الأجانب لذا تزداد الكمية المطلوبة منها) مما يؤدي إلى مزيد من عرض العملة الأجنبية طلبًا على السلع المحلية.

٢-٣- توازن سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف عند تقاطع منحني عرض الصرف الأجنبي مع منحني الطلب عليه، وعندها تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي،ويختل التوازن في حالة ارتفاع سعر الصرف عن السعر التوازني الذي يحدث

فائضًا في المعروض من الصرف الأجنبي ونقصًا في الطلب الأمر الذي يعيده إلى السعر التوازني وكذلك إذا انخفض السعر فإن الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي ستزداد مقابل الشحة في العرض مما يرفع السعر نحو السعر التوازني.

وقد تتدخل البنوك والسلطات النقدية لشراء وبيع العملات الأجنبية لغرض تحقيق التوازن وأيضًا المضاربون يدخلون لشراء وبيع العملات الأجنبية لغرض الاستفادة من فروق الأسعار، فضلا عن التأثير الرئيسي الناجم عن حركة الصادرات والإستيرادات المحلية التي ينعكس تأثيرها في عرض وطلب الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير في سعر الصرف التوازني.